

جمعية ساعد الخيرية
مسجلة بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية برقم (١١٤)
منطقة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م

تقرير المراجع المستقل

الموقرين

السادة / جمعية ساعد الخيرية

منطقة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لجمعية ساعد الخيرية ("جمعية أهلية") ، والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م وقائمة الأنشطة وقائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة في القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للجمعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م وأدائها المالي وتدققاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى التي أعتمدها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية والصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الجمعية طبقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا القوائم المالية، كما إننا أيضاً ملتزمين بمتطلبات سلوك وأداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد. ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس رأينا.

أمر آخر

تمت مراجعة القوائم المالية للجمعية عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٢٠٢٠ م من قبل مراجع آخر والذي أبدى رأياً مطلقاً في تلك القوائم بتاريخ ٠٨/٠٢/١٤٤٢ هـ الموافق ١٥/٠٣/٢٠٢١ م .

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها العادل. وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ. والمكلفون بالحوكمة هم المسؤولون عن الإشراف على عملية التقرير المالي في الجمعية.

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أية تحريف جوهري سواء بسبب غش أو خطأ وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلى أنه ليس ضماناً أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية سنكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ تحريفات جوهريّة عن غش أو خطأ، وتعد جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نقوم بممارسة الحكم المهني والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال المراجعة. بالإضافة إلى:

- تحديد وتقويم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت بسبب غش أو خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم إكتشاف أية مخاطر جوهرية ناتجة عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، حيث أن الغش قد ينطوي على تواطؤ، تزوير، حذف متعمد، إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة للمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن فعالية الرقابة الداخلية للجمعية.
- تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- إستنتاج حول مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الإستمرارية في المحاسبة، وإستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهرية يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول مقدرة الجمعية على الإستمرارية وفقاً لمبدأ الإستمرارية. وإذا ما خلصنا إلى وجود عدم تأكيد جوهرية، فإنه يتعين علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، فيتعين علينا تعديل رأينا. إن إستنتاجاتنا تستند إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقريرنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الجمعية عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر المعاملات والأحداث الرئيسية بطريقة تحقق العرض العادل.

مكتب رامي الخضر – محاسبون ومراجعون قانونيون

رامي خالد الخضر
ترخيص رقم (٤٢٩)

في ٢٤ ذو القعدة ١٤٤٣هـ الموافق ٢٣ يونيو ٢٠٢٢م
جدة – المملكة العربية السعودية

